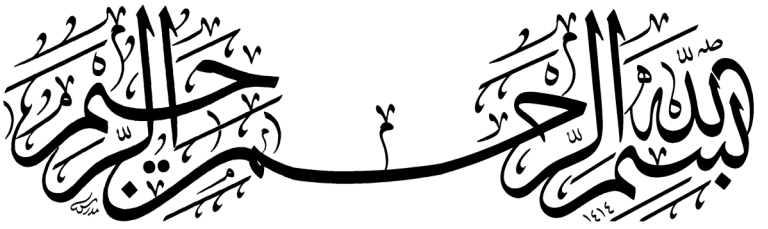
بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة العليا لإحياء التراث
ألفية حوزة النجف الأشرف

# رسائل المحقق القزويني

رسالة في أصالة عدم تداخل الأسباب والمسببات

رسالة في أقسام الواجب وما يلحق بها من أحكام

رسالة في قاعدة نفي الضرر

تأليف

الفقيه الأصولي المحقق
السيد علي بن إسماعيل الموسوي القزويني قدس سره
المتوفى سنة ١٢٩٨ هـ

تحقيق

السيد علي العلوي القزويني

المجلد الثالث

مراجعة

مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق

العتبة العباسية المقدسة
www.alkafeel.net
tahqiq@alkafeel.net

٣٨١٢، ٢٧٠
م ٩٥٩ الموسوي، علي بن اسماعيل القزويني (ت ١٢٩٨ هـ).
رسائل المحقق القزويني/ علي ابن اسماعيل الموسوي القزويني؛ تحقيق علي العلوي القزويني . ـ ط١ . ـ كربلاء: الهيأة العليا لإحياء التراث. مركز الشيخ الطوسي، ٢٠٢٥.
ج٣ (٤٤٠ص)؛ ٢٤سم.
١.الفقه الإسلامي ـ المذهب الإمامي الشيعي ـ ٢ ـ القزويني، علي العلوي (تحقيق) ـ أ ـ العنوان.

المكتبة الوطنية / الفهرسة أثناء النشر

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٤٥٤٤) لسنة ٢٠٢٥.

القزويني، علي بن إسماعيل، 1237-1298 هجري، مؤلف.
رسائل السيد علي القزويني / تأليف الفقيه الاصولي المحقق السيد علي بن إسماعيل الموسوي القزويني قدس سره ؛ تحقيق السيد علي العلوي القزويني ؛ مراجعة مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق.-الطبعة الاولى.-النجف، العراق : العتبة العباسية المقدسة، الهيأة العليا لإحياء التراث، مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق، 1447 هـ. = 2025.
3 مجلد ؛ 24 سم
يتضمن إرجاعات ببليوجرافية.
1. أصول الفقه الإسلامي (جعفري). أ. القزويني، علي العلوي، 1963- محقق. ب. العتبة العباسية المقدسة، الهيأة العليا لإحياء التراث، مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق، مصحح. ج. عنوان.

LCC: KBP440.76.Q23 A37 2025
مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة
الفهرسة أثناء النشر

- الكتاب: رسائل المحقّق القزوينيّ/ ج٣.
- تأليف: السيّد علي بن إسماعيل الموسوي القزويني قدس سره.
- تحقيق: السيّد علي العلوي القزويني.
- مراجعة: مركز الشيخ الطوسيّ قدس سره للدراسات والتحقيق.
- الناشر: الهيأة العليا لإحياء التراث.
- الإخراج الفنيّ: حيدر جعفر ثامر الجابريّ.
- الطبعة: الأولى. عدد النسخ: ٥٠٠.
- التاريخ: ٩ ربيع الأوّل ١٤٤٧هـ الموافق ٢/ ٩/ ٢٠٢٥م

# فهرس المحتويات الإجماليّ

١. رسالةٌ في أصالة عدم تداخل الأسباب والمسبّبات ..... ٧

٢. رسالة في بيان أقسام الواجب وما يلحق بها من الأحكام ..... ١٥٧

٣. رسالة في قاعدة نفي الضرر..... ٣٣١

# الفهرس التفصيلي

## رسالة في أصالة عدم تداخل الأسباب والمسببات / ٧


الأقوال في تكرّر المسبّبات بتكرّر أسبابها ..... ٩

معنى الأصل هنا القاعدة ..... ١٠

مرجع البحث في المسألة ..... ١٠

رسم أُمور مهمّة ..... ١١

الأمر الأوّل: في بيان المراد من تداخل الأسباب ..... ١١

الاتّحاد والتعدّد في ثلاث مراتب ..... ١٢

وجه انطباق دعوى القائلين بأصالة التداخل وعدمه على مدّعاهم ..... ١٣

مناقشة القائلين بالتداخل ..... ١٥

تصوير الاحتمالات في توارد الأسباب على مسبّب واحد ..... ١٥

مناقشة مرادهم في هذه الاحتمالات ..... ١٥

الأمر الثاني: عدم ابتناء هذه المسألة على حجّية مفهوم الشرط ..... ١٨

الاختلاف في أنّ السببيّة مطلقة أم في الجملة ..... ١٩

مناقشة اعتراض القائلين بالتداخل ..... ٢٠

عدم ابتناء البحث على تكرّر الأمر بتكرّر الوصف أو الشرط المعلّق عليه الأمر ..... ٢١

عدم ابتناء المسألة على كون الأسباب الشرعيّة مؤثّراتٍ أو معرّفاتٍ ..... ٢٢

تحقيق النراقي في عوائد الأيام ..... ٢٢
تعقيب المصنّف على ما أفاده النراقي ..... ٢٤
الأمر الثالث: كون الأسباب الشرعيّة مؤثراتٍ أو معرّفاتٍ؟ ..... ٢٥
التفاوت بين المؤثّرات والمعرّفات ..... ٢٦
الإشكال في توارد المعرّفين للوجود الذهني الواحد والجواب عنه ..... ٢٩
إيرادٌ على جواز اجتماع المعرّفات على أمرٍ واحد..... ٣٠
جواب المصنّف ..... ٣١
جواب المحقّق المراغي..... ٣١
تعقيب المصنّف ..... ٣١
وجهان آخران في الجواب ..... ٣٣
الوجه الأوّل: ما ذكره المحقّق المراغي..... ٣٣
مناقشته ..... ٣٣
الوجه الثاني: ما ذكره الفاضل النراقي ..... ٣٤
مناقشته ..... ٣٥
المراد من الأسباب الشرعيّة وأنحائها..... ٣٦
تحقيق صاحب الفصول في موضوع المسألة ..... ٣٧
أقسام الأسباب الشرعيّة ..... ٣٩
أقسام المسبّبات الشرعيّة ..... ٣٩
المشهور أنّ الأسباب الشرعيّة معرّفات لا مؤثّرات ..... ٤٠
الاستشهاد بكلام الشريف المرتضى ..... ٤٠
توضيح كلام الشريف المرتضى ..... ٤١

الأدلّة المحكيّة على المعرفيّة والمناقشة فيها ..... ٤٣
مناقشة الدليل الأوّل ..... ٤٤
مناقشة الدليل الثاني ..... ٤٥
مناقشة الدليل الثالث ..... ٤٥
المختار التفصيل في أنّ الأسباب الشرعيّة معرّفاتٌ أو موثّراتٌ ..... ٤٧
حمل كلام الفقهاء على المختار من التفصيل ..... ٥٠
الاستشهاد بكلام شيخ الطائفة ﷺ ..... ٥١
إدراك العقل بعض المصالح والمفاسد الواقعيّة ..... ٥٢
مقاصد الشريعة الخمسة ..... ٥٢
تعليل الحكم بأمر يرجع إلى الصفات الكامنة ..... ٥٣
تعليل الحكم بما لا يرجع إلى الصفات الكامنة ..... ٥٤
فيما يتفرّع على القول بالمعرّفيّة ..... ٥٥
المعرّفيّة لا تلازم عدم حجّية العلّة المنصوصة ..... ٥٦
دفع توهّم الفرق بين داعي الفعل وداعي الترك ..... ٥٨
المناقشة في جواب الشريف المرتضى ..... ٥٩
الأمر الرابع: في بقايا مقدّمات مسألة التداخل ..... ٦٠
الأوّل: اعتبار كون المسبَّب واحداً بالنوع في محلّ البحث ..... ٦٠
خروج ما لو اتّحد الفعلان في الصورة واختلفا في الماهيّة عن محلّ البحث ..... ٦١
عدم الحاجة إلى اعتبار عدم كون المسبَّب واحداً بالشخص ..... ٦٣
الثاني: في تأسيس الأصل ..... ٦٥
مقدّمات القول بأنّ الأصل عدم التداخل ..... ٦٦

الاستدلال على المختار بأنّ الأصل عدم التداخل .....٦٧
عمدة الدليل على أصالة عدم التداخل .....٦٨
أمران في تتميم الدليل .....٧٠
١. تعميم الأصل للأسباب المتجانسة والجواب عنه .....٧٠
المناقشة في التفصيل الذي ذكره ابن إدريس .....٧٢
٢. اقتضاء تعدّد الوجوب تعدّد الواجب وتعدّد الواجب تعدّد الامتثال .....٧٤
الأدلّة الأخرى للقول بأصالة عدم التداخل والمناقشة في بعضها .....٧٥
الأوّل: ما أفاده السيّد بحر العلوم في فوائده .....٧٥
المناقشة فيما أفاده .....٧٧
الثاني: استدلال العلّامة على القول بعدم التداخل .....٧٧
عبارة العلّامة في المختلف .....٧٨
المناقشة فيما أفاده .....٧٩
الثالث: تبادر اختصاص كلّ سببٍ بمسبَّبه .....٨٠
تعقيب المصنّف .....٨١
الرابع: لزوم امتثال كلّ مسبّب بقصد سببه .....٨٢
المناقشة في هذا الدليل .....٨٢
تدعوى السيّد بحر العلوم اتّفاق الفقهاء عليه .....٨٥
تقوية هذا الدليل .....٨٥
المناقشة في استشكال الفاضل النراقي في التمسّك بالإجماع .....٨٦
السادس: استقراء أحكام الشرع .....٨٧
المناقشة في هذا الدليل .....٨٩

السابع: التمسّك باختلاف المسبّبات ..... ٩١
المناقشة في هذا الدليل ..... ٩٢
الثامن: الاستدلال بفحوى بعض الأخبار ..... ٩٣
المناقشة في هذا الدليل ..... ٩٤
أدلّة القول بأصالة التداخل..... ٩٥
المناقشات فيها ..... ٩٦
المناقشة الأُولى: منع سببيّة كلّ سببٍ حال الاجتماع ..... ٩٦
جواب المناقشة الأولى ..... ٩٨
المناقشة الثانية: منع اقتضاء تعدّد الوجوب تعدّد الواجب ..... ١٠٣
جواب المناقشة المذكورة ..... ١٠٥
المناقشة في أنّ الأصل التداخل ..... ١١٠
جواز كون الأسباب الشرعيّة عللاً لنفس الأفعال ..... ١١٢
المناقشة الثالثة: تعدّد التكليف لا يقتضي تعدّد الامتثال ..... ١١٣
جواب المناقشة المذكورة ..... ١١٣
الردّ على دعوى ظهور أدلّة الأسباب في كفاية الواحد..... ١١٣
محتملات كفاية الواحد ..... ١١٤
مناقشة الاحتمال الأوّل..... ١١٥
مناقشة الاحتمال الثاني ..... ١١٦
مناقشة الاحتمال الثالث..... ١١٦
مناقشة الاحتمال الرابع ..... ١١٦
مناقشة الاحتمال الخامس ..... ١١٧

دفع مقالة المحقّق الخوانساري ﷺ ..... ١١٧
المناقشة الرابعة: لزوم استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز أو في حقيقتين ..... ١١٨
جواب المناقشة المذكورة ..... ١١٩
وجوه استحالة اجتماع الوجوبَين في محلٍّ واحد ..... ١٢١
الأوّل: امتناع امتثالهما والجواب عنه ..... ١٢١
الثانيّ: اندراجه في اجتماع المثلين في محلٍّ واحد والجواب عنه ..... ١٢١
الثالث: لزوم تحصيل الحاصل والجواب عنه ..... ١٢٣
تنبيهات مهمّة ..... ١٢٥
التنبيه الأوّل: فيما تُوهّم من التخصيصات على أصالة عدم التداخل ..... ١٢٥
التداخل في أسباب الوضوء خارج موضوعاً ..... ١٢٥
بقاء الأسباب الموجبة للأغسال المتعدّدة تحت عدم التداخل ..... ١٢٨
خروج الأغسال موضوعاً على فرض أعميّة الموضوع ..... ١٢٩
أسباب تطهير المتنجّس خارجة موضوعا ..... ١٣١
أسباب الكفّارة إمّا لم تتعدّد وإمّا لم تتداخل ..... ١٣٣
أسباب الحدّ لا تتداخل إن لم يكن التداخل إجماعيّاً ..... ١٣٥
عدم تعدّد الأسباب في كلام صاحب الجواهر ..... ١٣٥
مناقشة صاحب الجواهر ..... ١٣٦
قاعدة درء الحدود مدرك القول المشهور بالتداخل ..... ١٣٨
التنبيه الثاني: في حكم مسبوقيّة السبب الثاني بالمسبَّب الأوّل وعدمه ..... ١٣٩
التنبيه الثالث: فيما إذا اختلفت المسبّبات نوعاً أو في القلّة والكثرة ..... ١٤٠
التنبيه الرابع: اتّحاد المسبَّبات في الحكم وعدمه ..... ١٤٣

أصالة عدم إجزاء النفل عن الفرض وبالعكس ..... ١٤٦
المناقشة في القول بالإجزاء من المحقّق الكلباسي ..... ١٥٠
التفاوت بين مسألة الإجزاء ومسألة انقلاب الأحكام..... ١٥١
التفصيل بين مراتب التداخل في كونه رخصةً أو عزيمةً..... ١٥٣

## رسالة في أقسام الواجب وما يلحق بها من أحكام/ ١٥٧

مقدّمة المصنّف ..... ١٥٩
تقسيمات الواجب ..... ١٥٩
الباب الأوّل: انقسام الواجب إلى المطلق والمشروط..... ١٥٩
الاختلاف في تعريف المطلق والمشروط ..... ١٥٩
اعتبار الإطلاق والتقييد بالقياس إلى غير الشرائط العامّة..... ١٦٠
السرّ في تخصيص الاصطلاح بغير الشرائط العامّة ..... ١٦١
اندفاع بعض الإشكالات على تعريف الجماعة ..... ١٦٣
اعتبار كون القيد من مقدّمات الوجود ..... ١٦٤
السرّ في تخصيص القيد بمقدمات الوجود ..... ١٦٥
دفع إيرادٍ على جعل مقدمات الوجود مناط الإطلاق والتقييد ..... ١٦٨
وجه اعتبار قيد «ما يتوقّف عليه وجوده» ..... ١٦٩
وجه اعتبار قيد «الحيثيّة»..... ١٧١
الاعتراض على أخذ قيد «الحيثيّة» والمناقشة فيه ..... ١٧٢
الحقّ في الاعتراض على أخذ قيد «الحيثيّة»..... ١٧٣

المقسم ذات الواجب المعرّاة عن وصف الوجوب ..... ١٧٥
البحث عن مقتضى الأصل في المسألة ..... ١٧٥
البحث في مقامين ..... ١٧٦
المقام الأوّل: في ما يستفاد وجوبه من الأدلّة اللفظيّة ..... ١٧٦
ابتناء النزاع على أن الأمر حقيقة في الواجب المطلق أو فيه وفي المقيّد بنحو الاشتراك اللفظي أو المعنوي ..... ١٧٧
مختار المصنّف ..... ١٧٨
الدعوى الأولى لمختار المصنّف: الاشتراك المعنوي ..... ١٧٨
صلاحية الأمر للإطلاق والتقييد حقيقةً ..... ١٧٩
الدعوى الثانية لمختار المصنّف: ظهور الأمر عند الاطلاق في الاطلاق ..... ١٨١
دفع توهّم استفادة الاطلاق من الانصراف ..... ١٨١
توجيه القول بالانصراف لاستفادة الإطلاق ..... ١٨١
توجيه القول بالاشتراك ..... ١٨٢
الحقّ التفصيل بين التوجيهات على تقدير الرجوع إلى المعنى الإنشائي ..... ١٨٣
الحقّ عدم رجوع الإطلاق والتقييد إلى المعنى الإنشائي ..... ١٨٤
الطلب في الأوامر المشروطة فعليٌّ ..... ١٨٥
كلام صاحب الفصول في عدم الفعليّة في الأوامر المشروطة ..... ١٨٦
المناقشة في كلام صاحب الفصول ..... ١٨٧
المقام الثاني: في الوجوب المستفاد من الأدلّة اللُبّية ..... ١٨٩
المرجع في المقام الثاني هو الأصول العمليّة ..... ١٨٩
تفصيل صور الشكّ في المسألة ..... ١٩٠

المقام الثالث: في رجوع القيد إلى المادّة أو الهيئة ..... ١٩٣
دعوى التوقّف لعدم أصلٍ في المسألة ..... ١٩٤
مناقشة القول بالتوقّف..... ١٩٦
توجيه القول بترجيح تقييد الواجب ..... ١٩٧
المناقشة في هذا التوجيه ..... ١٩٨
رجوع القيد إلى المأمور به في الإطلاق الشخصي..... ١٩٩
لزوم الرجوع إلى الأصل العملي في الأوامر اللبّية ..... ٢٠٢
الباب الثاني: في انقسام الواجب إلى النفسي والغيري..... ٢٠٣
أقسام الشكّ في النفسي والغيري ..... ٢٠٥
المرحلة الأُولى: الشكّ في كون الواجب النفسي غيريّاً أيضاً أم لا؟ ..... ٢٠٥
المرحلة الثانية: الشكّ في كون الواجب الغيري نفسيّاً أيضاً أم لا؟ ..... ٢٠٦
المرحلة الثالثة: في تردّد الواجب بين كونه نفسيّاً أو غيريّاً ..... ٢٠٧
الكلام في جهات..... ٢٠٨
١. لو كان الوجوب عن دليل لفظيّ يُحمل على الوجوب النفسي..... ٢٠٨
ظهور الأمر في الوجوب النفسيّ إنّما هو من باب الإطلاق ..... ٢٠٩
٢. لو كان الوجوب النفسي عن دليلٍ لبّي ووجوب الغير عن دليلٍ لفظي فالوجه التوقّف . ٢١٤
٣. لو كانا عن دليلٍ لبّي يرجع إلى الأُصول العمليّة ..... ٢١٤
تعارض الأصلين والحكم بالتساقط والرجوع إلى الاشتغال ..... ٢١٦
خاتمة في بعض الأُمور المتعلّقة بالواجب الغيري ..... ٢١٩
الأمر الأوّل: عدم اعتبار إرادة إتيان الغير..... ٢١٩
الأمر الثاني: عدم اعتبار قصد امتثال الغير..... ٢٢٠

استشكال الشيخ الأعظم ..... ٢٢٠
تحقيق المصنّف ..... ٢٢١
عدم اعتبار قصد الغاية في الامتثال ..... ٢٢٦
جواز الدخول في الصلاة بالوضوء الندبي على مبنى الاشتراط ..... ٢٢٨
عدم جواز الدخول في الصلاة بالوضوء الندبي على المختار ..... ٢٢٨
الإشكال في كونه امتثالاً للأمر الندبي والجواب عنه بوجوه ..... ٢٢٩
الوجه الأوّل ..... ٢٢٩
الوجه الثاني ..... ٢٣٠
الوجه الثالث ..... ٢٣٣
إثبات الأمر الاستحبابيّ بالوضوء بعد دخول الوقت ..... ٢٣٥
الأمر الثالث: في جواز تعلّق الوجوب بالمقدّمة قبل دخول وقت ذيها ..... ٢٣٩
الأقوال في المسألة ..... ٢٤٠
القول الأوّل ..... ٢٤٠
القول الثاني ..... ٢٤١
القول الثالث ..... ٢٤٣
القول الرابع ..... ٢٤٣
القول الخامس ..... ٢٤٣
القول السادس ..... ٢٤٣
القول السابع ..... ٢٤٣
مختار المصنّف جواز الإتيان بالمقدّمات بنيّة الوجوب قبل الوقت ..... ٢٤٦
أدلّة المصنّف على المختار ..... ٢٤٦

الدليل الأوّل ..... ٢٤٦
الدليل الثاني ..... ٢٤٧
الدليل الثالث..... ٢٤٧
دليل القول بالمنع مطلقاً والمناقشة فيه ..... ٢٤٩
جواب المناقشة ..... ٢٤٩
تحقيق المصنّف في الجواب عن الدليل ..... ٢٤٩
دليل القول بتخصيص الجواز بفرض معلومية وجوب الغاية أو مظنونيّته ..... ٢٥٠
المناقشة فيه ..... ٢٥١
دليل القول بتخصيص الجواز بمقدّمات الواجب المضيّق ..... ٢٥١
المناقشة فيه ..... ٢٥١
الباب الثالث: في التعبّدي والتوصّلي ..... ٢٥٢
تعريف التعبّدي والتوصّلي ..... ٢٥٢
ما يُعتبر في امتثال الواجب التعبّدي ..... ٢٥٣
المقام الأوّل: في اعتبار النيّة وعدمه في المأمور به ..... ٢٥٥
المرحلة الأُولى: في اشتراط قصد الفعل وعدمه ..... ٢٥٦
الأقوال في المسألة ..... ٢٥٦
عدم إمكان اعتبار القصد في المأمور به ..... ٢٥٨
عدم اشتراط التكليف بالقصد..... ٢٦٠
توّهم انصراف الإطلاق إلى المقدور والمناقشة فيه ..... ٢٦٣
عدم اعتبار القصد إلى الفعل في الاطاعة ..... ٢٦٥
المرحلة الثانية: في اعتبار قصد العنوان وعدمه..... ٢٦٨

وضوح المسألة على المختار من عدم لزوم قصد أصل الفعل ..... ٢٦٩
أدلّة القول باعتبار قصد العنوان..... ٢٧٠
الدليل الأوّل: تعلّق الطلب بالمقدور وعدم مقدوريّة الفعل بلا قصد ..... ٢٧٠
المناقشة فيه ..... ٢٧٠
الدليل الثاني: تبادر الفعل المقصود من الأمر..... ٢٧٣
المناقشة فيه ..... ٢٧٣
الدليل الثالث: البعث من النفس إلى التكليف لا يمكن إلّا مع القصد ..... ٢٧٤
المناقشة فيه ..... ٢٧٤
المرحلة الثالثة: في اعتبار قصد القربة وامتثال الأمر ..... ٢٧٥
الاختلاف على قولين ..... ٢٧٦
مختار المصنّف والأدلّة عليه ..... ٢٧٧
الدليل الأوّل ..... ٢٧٧
المناقشة فيه ..... ٢٧٧
الدليل الثاني ..... ٢٧٩
المناقشة فيه ..... ٢٨٠
الدليل الثالث..... ٢٨٠
المناقشة فيه ..... ٢٨١
الدليل الرابع: قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا الله مُخْلِصِينَ...﴾ ..... ٢٨١
عدم الحاجة في تتميم الاستدلال بقيد الإخلاص ..... ٢٨٣
عدم الحاجة إلى استصحاب الحكم أو عدم النسخ ..... ٢٨٤
عدم الحاجة إلى انضمام ذيل الآية ..... ٢٨٤

توهّم لزوم تخصيص الأكثر والجواب عنه ..... ٢٨٦
الدليل الخامس: قوله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ الله وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ...﴾ ..... ٢٨٨
المناقشة فيه ..... ٢٨٨
التحقيق في الجواب ..... ٢٨٩
الدليل السادس: عمومات النيّة من السنّة ..... ٢٩٣
المناقشة فيه ..... ٢٩٤
الإنصاف صحّة الاستدلال بهذه العمومات ..... ٢٩٦
التوقّف في الاكتفاء بالعلم الإجماليّ في الامتثال عند التمكّن من التفصيلي ..... ٢٩٧
عدم اشتراط امتثال الأمر بقصد الوجه ..... ٢٩٩
المراد من قصد الوجه مفهوماً ومصداقاً ..... ٢٩٩
الوجوه المتصوّرة في وجه اعتبار قصد الوجه ..... ٣٠٠
مناقشة الوجوه المتصوّرة ..... ٣٠١
المقام الثاني: في اعتبار المباشرة النفسيّة وعدمها ..... ٣٠٢
مرجع الشبهة في هذا المقام ..... ٣٠٢
التحقيق في المسألة من جهة الشبهة في الجهة الأولى ..... ٣٠٣
التحقيق في المسألة من جهة الشبهة في الجهة الثانية ..... ٣٠٥
عدم الفرق بين الواجب التعبّدي والتوصّلي ..... ٣٠٧
الفرق بين التوصّلي والتعبّدي في اجتماع التوصّلي مع الحرام دون التعبّدي ..... ٣٠٨
الباب الرابع: في انقسام الواجب إلى الأصلي والتبعي ..... ٣٠٩
الباب الخامس: في انقسام الواجب إلى الشرطي وغيره ..... ٣١٠
فائدةٌ في تكليف الكفّار بالفروع ..... ٣١٢

ثمرة الخلاف في تكليف الكفّار ..... ٣١٣
دعوى ابتناء الخلاف على أنّ الامتناع بالاختيار ينافي الاختيار أو لا ..... ٣١٤
أدلّة القول بتكليف الكفّار بالفروع ..... ٣١٥
١. ٢ الأصل ووجود المقتضي وفقد المانع ..... ٣١٥
ثبوت المقتضي بنحوين ..... ٣١٥
الأوّل: العمومات الشاملة للكفّار ..... ٣١٦
مناقشة العمومات ..... ٣١٦
الثاني: الأدلّة الخاصّة بالكفّار ..... ٣١٧
الاستدلال بالملازمة بين التكليف واستحقاق العقوبة ..... ٣١٧
الأدلّة المثبتة لاستحقاقهم العقاب على ترك الفروع ..... ٣١٨
الاعتراض على الاستدلال بها والمناقشة فيه ..... ٣١٨
مناقشة الاعتراضات ..... ٣٢٠
حقّ الإشكال في الاستدلال بالآيات ..... ٣٢١
الاستدلال بالإجماع المركّب ..... ٣٢٢
المناقشة فيه ..... ٣٢٣
أدلّة النافين لتكليف الكفّار ..... ٣٢٣
الأوّل: الاستدلال بالملازمة بين التكليف والصحّة ..... ٣٢٣
الثاني: الاستدلال بالملازمة بين التلكيف بالعبادات ووجوب قضائها ..... ٣٢٤
الثالث: الاستدلال بأنّ تكليفهم إمّا حال الكفر فيمتنع أو بعده فيسقط ..... ٣٢٤
الإشكال في تكليف المرتدّ الفطريّ بالفروع ..... ٣٢٨
القول في تكليف الكفّار بالفروع بالتفصيل بين الأوامر والنواهي ..... ٣٢٩

## رسالة في قاعدة نفي الضرر/٣٣١

مقدّمة المصنّف ..... ٣٣٣
المقدّمة في مطالب ..... ٣٣٣
المطلب الأوّل: مدرك قاعدة لا ضرر من الأخبار ..... ٣٣٣
١. ما ورد في ضمان المضرّ في طريق المسلمين ..... ٣٣٣
المعاني المحتملة في الضمان المحكوم به في الروايات ..... ٣٣٤
٢. خبر «لا ضرر ولا ضرار» المشهور ..... ٣٣٥
الإشكال في الخبر بتضمّنه الأمر بقلع العذق والجواب عنه ..... ٣٣٨
المطلب الثاني: في شرح ألفاظ الحديث ..... ٣٤٠
معنى «الضرر» و«الاضرار» ..... ٣٤٠
المطلب الثالث: في أنواع الضرر باعتبار المورد ..... ٣٤٣
اعتبار كراهة المستضرّ في صدق الضرر ..... ٣٤٤
اعتبار كون الضرر وارداً عليه من الغير من دون مدخليّة له فيه ..... ٣٤٥
اعتبار عدم لحوق التدارك في تحقّق الضرر ..... ٣٤٥
المقالة الأُولى: في مفاد القاعدة وكيفيّة استفادتها من الحديث ..... ٣٤٦
وجه دلالة الحديث على قاعدة نفي الضرر ..... ٣٥٠
المقالة الثانية: في معمّمات القاعدة ..... ٣٥٢
في حكم ما نقل المديون من أمواله فراراً عن الدين ..... ٣٥٤
شمول القاعدة للأحكام العدميّة الضرريّة ..... ٣٥٦
الإشكال في شمول القاعدة للأحكام الاستحبابية ..... ٣٥٨
عدم شمول القاعدة لضررٍ يرجع إلى المكلّف ..... ٣٥٩

المقالة الثالثة: في مخصّصات القاعدة ..... ٣٦٠
الإشكال في التكاليف الشرعيّة الضرريّة والجواب عنه ..... ٣٦٠
جواب الفاضل النراقي عن الإشكال ..... ٣٦١
مناقشة جواب الفاضل النراقي ..... ٣٦٢
التحقيق في دفع الإشكال ..... ٣٦٣
عدم جريان قواعد التعارض فيما بين القاعدة وسائر القواعد لأنّها حاكمة عليها ..... ٣٦٤
دعوى عدم التعارض لأنّ نفي الضرر من الأصول التعليقيّة وجوابها ..... ٣٦٥
شمول القاعدة لما كان اختيار المكلّف محقّقاً لموضوع الحكم الضرريّ ..... ٣٦٦
المقالة الرابعة: مسائل في تعارض الضررين ..... ٣٦٧
المسألة الأولى: دوران الأمر بين ضررين أحدهما أقلّ من الآخر..... ٣٦٧
إنكار الفاضل النراقي ترجيح أقلّ الضررين..... ٣٦٧
الإشكال على ما أفاده الفاضل النراقي..... ٣٦٨
المسألة دوران الأمر بين تضرّر نفسه وإضرار غيره أو إضرار نفسه وتضرّر غيره ..... ٣٦٨
المسألة الثالثة: دوران الأمر بين تضرّر المالك والجار..... ٣٧٠
المقام الأوّل: في الحكم التكليفي..... ٣٧٠
ملاحظة الحكم مع قطع النظر عن قاعدة نفي الضرر ..... ٣٧١
الحكم في المسألة بلحاظ قاعدة نفي الضرر..... ٣٧٢
جواز تصرّف المالك في ملكه إن كان لدفع ضرر عن نفسه ..... ٣٧٣
جواز التصرّف في الملك لجلب نفعٍ ..... ٣٧٤
حكم التصرّف في الملك إذا كان مضرّاً بالجار ولم يكن لدفع ضرر ولا لجلب منفعة ..... ٣٧٥
الاستشكال في عدم الجواز لإطلاق كلمات الفقهاء بالجواز..... ٣٧٥

الفهرس التفصيلي..... ٤٣٩

جواب الاستشكال بمنع الإطلاق في عباراتهم ..... ٣٧٩

المقام الثاني: في الحكم الوضعي ..... ٣٨٢

صور المسألة ..... ٣٨٢

حكم الصور..... ٣٨٣

الإتلاف بالتسبيب موجبٌ للضمان إذا لم يكن لفاعلٍ مستقلٍّ مدخليّةٌ فيه ..... ٣٨٥

هل المناط زيادة التصرّف على الحاجة أو علمه بتعدّيه إلى الجار..... ٣٨٦

المصادر..... ٣٨٩

الفهرس التفصيلي ..... ٤٢٣